

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

- مقدمة.
- أولاً مشكلة الدراسة.
- ثانياً الدراسات السابقة.
- ثالثاً أهمية الدراسة.
- رابعاً أهداف الدراسة.
- خامساً فروض الدراسة.
- سادساً حدود الدراسة.
- سابغاً منهج الدراسة.
- ثامناً: خطة الدراسة.

الإطار العام للبحث

مقدمة:

حيث أن الموازنة العامة المصرية قبل وبعد تعديلات صدور قانون الموازنة 87 لسنة 2005 ومن ثم أهم التعديلات التي أدخلت على شكل تبويب الموازنة وأساسها المحاسبي وغيرها من التعديلات على قانون الموازنة 53 لسنة 1973، عرف القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة الموازنة على أنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة" وتبدأ السنة المالية من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيه من كل عام، وإذا لم يصدر قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية يتم الصرف في حدود اعتمادات موازنة السنة المالية السابقة إلى حين اعتمادها، الحساب الختامي يعبر عن الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المنصرمة، أي بيان لحسابات الموازنة ونتيجة تنفيذها عن السنة المالية المعنية وفق الأسس والمعايير المعتمدة، فإن الموازنة العامة البرنامج أو الخطة السنوية للدولة عن سنة مالية مقبلة تتضمن الإيرادات المقدرة المنتظر تحصيلها وكذلك النفقات المقدرة المرخص بالصرف في حدودها من أجل تحقيق أهداف هذه الخطة (عبدالله الشحات، 2019).

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن المشكلة البحثية حول إلقاء الضوء على العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي وأثر ذلك على التنمية السياسية، والاجتماعية، الاقتصادية في ضوء سياسات واستراتيجيات التخطيط والتنمية.

ثانياً : الدراسات السابقة"

تعتبر الدراسات السابقة مرجعاً أساسياً للباحثين والمهتمين بعلم المحاسبة عموماً ، و بالمحاسبة الحكومية علي وجه الخصوص، وباستقراء الدراسات التي تناولت المنظور المحاسبي للأداء المالي الحكومي للدول سواء اتبع المنهج الوصفي أو الكمي في القياس، حيث أن الممارسات لمعالجة تلك التأثيرات من جانب المحاسبين لازالت في مرحلة النمو حيث لم تستقر أدبيات الفكر المحاسبي على الجدل السائد بالأوساط الأكاديمية والمهنية لتلك العلاقات المتبادلة التأثير بين إعداد الموازنات الحكومية و الحساب الختامي عان أداء التنفيذ لتلك الموازنات.

في إطار ما سبق سنتعرض لمجموعة من الدراسات السابقة .

• دراسة بعنوان سياسات واستراتيجيات الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي:

تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على أوجه الشبه بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي، وأستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي وتوصلت نتائج الدراسة الى أن أوجه الاختلاف تكمن في أرقام موازنة الدولة حيث أنها أرقام تقديرية أما بالنسبة لأرقام الحساب الختامي فهي أرقام فعلية، حيث يتم إعداد الموازنة العامة عن سنة مالية قادمة في حين أن إعداد الحساب الختامي عن سنة مالية منصرمة، بحيث يتم إصدار الموازنة العامة بموجب منشور عام رقم (6) لسنة 2019 بشأن أعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والشركات المساهمة المملوكة للدولة للسنة المالية 2019/2018، حيث أوجبت الفقرة من المادة (31) من القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة المعدلة بالقانون رقم 109 لسنة 2008 بأنه على وزارة المالية أن تحيل مشروعات قوانين الربط الخاصة بالحساب الختامى للموازنات العامة وبياناته التفصيلية الى مجلس النواب والى الجهاز المركزى للمحاسبات في مدى أربعة أشهر من إنتهاء السنة المالية (وزارة المالية، 2019).

• دراسة بعنوان آليات تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة:

أن الموازنة العامة للدولة أصبحت تحتل أهمية كبيرة فى الدراسات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية ؛ لما لها من دور تتعاطم أهميته يوما بعد يوم ، وهى تمثل أداة من أدوات السياسة المالية التى تتحدد بموجبها موارد الدولة واستخداماتها ، والتى تؤثر تأثيرا مباشرا على جوانب الحياة الاقتصادية من خلال ما تحققه من توازن أو فائض أو عجز ، فضلا عن كونها تستخدم فى الاقتصاديات المعاصرة كعامل ثبات واستقرار ذى فاعلية كبيرة ، كما أنها الأداة الرئيسية التى يمكن من خلالها تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت الموازنة العامة لها هذه الأهمية ، فإن الرقابة على المال العام لها أيضا أهمية كبيرة ؛ حيث أصبحت تعد أحد الأدوات الأساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة ، بل إن البرلمانات وجدت فى المقام الأول لتحقيق هذه الرقابة ، ولذا كان من الأهمية بمكان العمل على تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيلولة دون العبث بالمال العام أو

إهداره، ولهذا شهدت الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً على كافة المستويات النظرية والعملية، بل اهتمت كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بعملية صنع الموازنة العامة ومدى تمتعها بالشفافية، وزادت المطالبات العالمية بأهمية إرساء قواعد الشفافية والمساءلة، والمشاركة في الإعداد والرقابة على الموازنة العامة للدولة، ولم يكن ذلك نابعا من الاهتمام السياسي أو الرغبة في تحقيق الديمقراطية أو إرساء الحق في الحصول على المعلومات، بل لأن الشفافية والمساءلة في إعداد الموازنة العامة للدولة حق ترتبه الضرورة الاقتصادية، وركن من أركان العمل الجدى في رفع كفاءة وفعالية وعدالة الإنفاق العام، وتحصيل الإيرادات العامة، وإغفال الشفافية والمساءلة يهدم جانبا كبيرا ومحوريا في مكونات العقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع، وشفافية الموازنة العامة للدولة أصبحت مطلبا دوليا، ومحل إجماع من كافة الدول والهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية؛ نظرا لأهميتها وكونها أحد الدعائم الهامة والأساسية في الحكم الرشيد، وباعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف الموازنة العامة، وقدرتها على تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية السياسية تكون قادرة على تعزيز القدرة على محاسبة الحكومة والثقة في السياسات، وتعزيز الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة، وتفعيل المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة، ومن الناحية الاقتصادية تكون قادرة على تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق العام، تحقيق التنمية المستدامة، الحد من الأزمات المالية، زيادة حصيلة الضرائب، زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية، القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، وتحسين التصنيف الائتماني، ومن الناحية الاجتماعية: وسيلة فعالة لمكافحة الفساد، وتدعيم العدالة الاجتماعية، ولأهمية شفافية الموازنة العامة وقدرتها على تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اهتمت المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية بموضوع شفافية الموازنة العامة، ولعبت دوراً هاماً في وضع العديد من المعايير اللازمة لتعزيز الشفافية للموازنة العامة، حيث أدركت هذه المؤسسات أن إضفاء طابع الشفافية على الموازنة العامة هو أكبر ضمانة للدول للاستفادة من إمكانياتها ومواردها المتاحة، وإذا كانت الموازنة العامة للدولة تمر بعدد من المراحل المستمرة والمتعاقبة والتي تسمى " بدورة الموازنة " كان لا بد من توافر مجموعة من الممارسات السليمة والمبادئ والقواعد والإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية في كل مرحلة من هذه المراحل، وكذلك لتعزيز المساءلة والرقابة والانضباط المالي للمالية

العامة للدولة ، ومكافحة الفساد ، والتأكد من سلامة تنفيذ الموازنة العامة (عبد المقصود محمد، 2019).

• دراسة بعنوان مدى إطلاع المواطن على الموازنة العامة للدولة:

تهدف الدراسة الى تحديد حجم الأفراد الذين يطلعون على الموازنة العامة للدولة، لكي تعزز مشاركة الأفراد في القضايا الاقتصادية وتستحدث أطر للتواصل مع باقي المراقبين الغير مطلعين أو مهتمين لأشراكمهم في القضايا الاقتصادية، وأستخدم الباحث المنهج الوصفيا التحليلي وتوصلت نتائج الدراسة الى أهمية رفع وعى المواطن تجاه الموازنة العامة وبندوها، حيث يتم أعدادها من قبل وزارة المالية باعتبارها السلطة المركزية، يتم عرض كل منهما على السلطة التشريعية لأغراض الرقابة وتقييم أداء السلطة التنفيذية، يتم استخدام تصنيف موحد للحسابات لكل من حسابات الحساب الختامي وحسابات الموازنة العامة (احمد عبدالوهاب، 2019).

• دراسة حول أوجه الاختلاف بين الحساب الختامي والموازنة العامة للدولة:

الحساب الختامي للدولة هو حساب يتضمن كافة مبالغ الاستخدامات الفعلية والإيرادات الفعلية عن السنة المالية المنتهية وما يترتب عليهما من فائض أو عجز نقدي ويعد أحد القوائم المالية الهامة التي تقوم الحكومة بإعدادها، ويتم إعداد الحساب الختامي الذي هو تقرير سنوي يعكس عمليات تنفيذ الموازنة العامة وفقا لما تقتضي به اللوائح والأنظمة والتعليمات المالية، وليظهر ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات، فإذا كان الفرق بين إيرادات الدولة ومصروفاتها موجبا تكون الدولة قد حققت وفراً (زيادة في الأصول) ويكون عند ذلك رصيد الحساب الختامي دائماً، وعلى العكس تكون الدولة قد حققت عجزاً نقصاً في الأصول إذا كان الفرق بين الإيرادات والمصروفات سالباً وبذلك يكون رصيد الحساب الختامي مديناً، وتعد الحسابات الختامية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وهي، مبدأ الاستمرارية ، مبدأ تحقيق الربح ،مبدأ الحيطة والحذر، التقويم وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ويطلق عليه حساب ختامي لأنه يبين النتيجة النهائية أو الختامية للدولة أو المنشأة، أو لأنه يقل في نهاية العام (السنة المالية)، أو لهذين السببين معاً، مشاكل إعداد الحساب الختامي، عدم مطابقة الحسابات الجارية لبعض الوزارات بدفاتر وزارة المالية مع حساب جاري وزارة المالية بدفاتر هذه الوزارات، عدم مطابقة حسابات وتسوية المستحقات العامة بين بعض الوزارات، تضخم حسابات العهد

والأمانات وعدم تصفيتها أولاً بأول، ارتباك حسابات السلف المستديمة في بعض الوزارات نتيجة لعدم إتباع النظام المحاسبي بسبب ضعف المستوى الفني للعاملين بالشؤون المالية بالوزارات والمصالح، تأخر مؤسسة النقد ووزارة المالية في إرسال الإشعارات، ضغط العمل على الممثلين الماليين نتيجة للنقص الشديد في عدد الممثلين، مزايا إعداد الحساب الختامي للدولة، تقييم انجازات الحكومة وبيان مدى تحقيق أهدافها، إظهار المركز المالي للدولة وما تحقق من فائض أو عجز نقدي،، يحقق إحكام الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، التعرف على التجاوزات التي تمت على المخصصات، إعداد الحساب الختامي للدولة، يبدأ بمذكرة إيضاحية يبين فيها ما قدر للإيرادات وما حصل منها وما قدر للمصروفات والمبالغ الفعلية التي تم إنفاقها، ثم النتيجة النهائية للحساب الختامي وكيفية تسوية العجز أو الفائض وغالباً ما يتم ذلك عن طريق الاحتياطي العام . ويتبع ذلك كشف تفصيلي بخصوص مفردات إيرادات ومصروفات الميزانية، وحتى يسهل التحقق من توازن الحساب الختامي لكل وزارة أو مصلحة فإنه من الأفضل لشعبة الحسابات الختامية في وزارة المالية إعداد التقرير النهائي الذي يتعين إرفاقه بالحساب الختامي العام وبعد الانتهاء من إعداد ملخصات الحسابات الختامية لجميع الوزارات والمصالح يمكن تجميعها في ملخص واحد يمثل جميع الوزارات والمصالح، وتقوم وزارة المالية برفع الحساب الختامي بعد الانتهاء من إعداده إلى مجلس الوزراء في موعد لا يتعدى الشهر الرابع من السنة التالية كما ترسل صورة منه إلى ديوان المراقبة العامة ليتسنى له تقديم تقرير عنه، حيث أن العلاقة بين الحساب الختامي والموازنة العامة، الحساب الختامي يعبر عن الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المنصرمة، أي بيان لحسابات الموازنة ونتيجة تنفيذها عن السنة المالية المعنية وفق الأسس والمعايير المعتمدة، مفهوم الموازنة العامة البرنامج أو الخطة السنوية للدولة عن سنة مالية مقبلة تتضمن الإيرادات المقدرة المنتظر تحصيلها وكذلك النفقات المقدرة المرخص بالصرف في حدودها من أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، أوجه الشبه بينهما يتم إعداد الحساب الختامي والموازنة العامة عن سنة مالية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31، يتم إعداد كل منهما من قبل وزارة المالية باعتبارها السلطة المركزية، يتم عرض كل منهما على السلطة التشريعية لأغراض الرقابة وتقييم أداء السلطة التنفيذية، يتم استخدام تصنيف موحد للحسابات لكل من حسابات الحساب الختامي وحسابات الموازنة العامة وأوجه الاختلاف، أرقام موازنة الدولة هي أرقام تقديرية أما أرقام الحساب الختامي فهي أرقام فعلية، يتم إعداد الموازنة العامة عن سنة مالية قادمة في حين أن إعداد الحساب الختامي عن سنة مالية منصرمة، يتم إصدار

الموازنة العامة بموجب قانون في حين لا يتطلب إصدار الحساب الختامي ذلك (أحمد عبدالوهاب، 2019).

شفافية الموازنة العامة في الحالة المصرية بالإفصاح عن المعلومات كخطوة أولى لتدars الشفافية، لمعرفة وتحديد الفجوة التشريعية التي تعيق الشفافية، وثانيًا مراجعة كاملة للموازنة العامة للدولة من حيث الإفصاح عن عملية إدارة وصياغة وتنفيذ الموازنة العامة للدولة نفسها، وما يرتبط بها من هيئات وصناديق وجهات، البنية التشريعية والتزامات مصر الدستورية والقانونية والدولية بالإفصاح عن المعلومات وتوفيرها وإتاحتها لا يلزم القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة وهو القانون الأساسي الذي ينظم الإجراءات المتعلقة بالموازنة العامة بأي شكل السلطة التنفيذية أو حتى التشريعية بالإفصاح عن سرية الوثائق الخاصة بالموازنة العامة ولا يلزم الحكومة أو البرلمان بنشر أو إتاحة أي من التقارير، بل ويحمى السرية حين ينص في مادته رقم 32 أنه على أن الجهاز المركزي للمحاسبات ملزم فقط بتقديم تقريره عن الحساب الختامي إلى مجلس الشعب ويرسل إلى وزارة المالية صورة من ملاحظاته أولاً بأول وكذلك نسخة من تقريره النهائي المرسل إلى مجلس الشعب وتنص المادة 30 من قانون الموازنة العامة للدولة على أنه يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بتقديم تقرير عن نتائج مراجعة الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للوحدات الواردة بالموازنة العامة للدولة إلى وزارة المالية وإلى تلك الوحدات خلال شهر من تاريخ تسلمه لكل ميزانية عمومية أو حساب ختامي، بدون أي إلزام بنشره في وسائل الإعلام أو الاتصال أو إتاحتها للعامة بأي شكل، وتلزم كذلك اللائحة التنفيذية للقانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة في مادتها 191 الجهاز المركزي للمحاسبات بتقديم تقرير عن نتائج ومراجعة الحسابات الختامية الواردة بالموازنة العامة بالدولة إلى وزارة المالية بدون أي إلزام بنشره في وسائل الإعلام أو الاتصال أو إتاحتها للعامة بأي شكل وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 المعدل بقانون رقم 157 لسنة 1998 مثله مثل قانون الموازنة العامة يلزم الجهاز المركزي للمحاسبات في مادته رقم 18 إرسال ملاحظاته على الحساب الختامي للموازنة العامة إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب ووزارة المالية فقط، وتنص نفس المادة من ذات القانون على أن تقرير الجهاز لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء ترسل فقط إلى مجلس الشعب والجهات المعنية بدون أي ذكر أو إلزام بإتاحتها للمواطنين وتؤكد الدراسة بمحاولة الاطلاع عليها في موقع الجهاز المركزي

للمحاسبات وأيضاً وزارة المالية فلم يجدها متاحة شفافية حيث أن الموازنة العامة للدولة الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري 13 أما عن حجب المعلومات في صياغة الموازنة العامة ومكوناتها عن طريق الاعتمادات الإجمالية غير المفصلة على بنود الإنفاق للجهة، فكان القانون رقم 87 لسنة 2005 تعديل قانون الموازنة العامة للدولة رقم 53 لسنة 1973 للتوجه نحو الحد من البنود التي تدرج كاعتمادات إجمالية، فنصت المادة 10 على جواز أن تدرج بعض البنود كاعتمادات إجمالية أي غير مفصلة في صورة بنود إنفاق، للجهة الواحدة لاعتبارات المصلحة العامة للبلاد، على أن تخفض الاعتمادات التي تدرج بصورة إجمالية تدريجياً حتى تصل إلى 5% من إجمالي الاعتمادات المدرجة لإنفاق هذه الجهة بالموازنة العامة للدولة، في السنة المالية الرابعة من تاريخ اعتماد هذا القانون، أي في سنة 2010/2009 و لكن قام القانون باستثناء بعض الجهات وهي القوات المسلحة ومجلس الشعب ومجلس الشورى والجهاز المركزي للمحاسبات والهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وجهاز المدعي العام الاشتراكي، بحيث تبقى موازنتها مدرجة كرقم إجمالي. ثم جاء القانون رقم 72 لسنة 2013 بتعديل جديد وهام فنص على أن ما يدرج كاعتمادات إجمالية لا يجوز أن يزيد عن 5% من إجمالي الاعتمادات المدرجة لإنفاق الجهة بالموازنة العامة للدولة، مع استثناء وحيد وهو موازنة القوات المسلحة التي تدرج كرقم واحد ذلك أن التوسع في إدراج الرقم الواحد يعيق التحليل التفصيلي لموازنة الجهة ومن ثم يفود إلى صعوبة معرفة الغرض من مخصصاتها والتوقعات حول فعالية الإنفاق بها إلا أن الدستور في عام 2014 نص في مادته 185 على أنه تقوم كل جهة أو هيئة قضائية على شئونها ويكون لكل منها موازنة مستقلة يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها وتدرج بعد إقرارها في الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المنظمة وبذلك أعاد التوسع دستورياً في الاعتمادات التي تدرج كرقم إجمالي واحد مرة أخرى، بما يعد ارتداداً عن خطوة محدودة في اتجاه الشفافية ووفق ما ورد نص في البيان المالي لعام 2015/2014 في صفحة 104 فإن أهم ما يشمل باب المصروفات الأخرى الباب الخامس تقديرات الدفاع والأمن القومي واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل القضاء والمحكمة الدستورية بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات الدولية، وكان نصيب باب المصروفات الأخرى من إجمالي المصروفات العامة قد انخفض من 8.7 % في ختام عام 2011/2010 إلى 9% فقط في ختام عام 2013/2012

و5.5 % في موازنة 2014/2013 قبل تعديلها، إلا أن نسبتها ارتفعت في موازنة 2015/2014 إلى 2.6% .يعد غياب الإفصاح في مراحل إعداد وتمرير الموازنة المختلفة من الأمور التي تخل بالتزامات مصر على المستويين القانوني والدستوري بالإضافة إلى التزامات مصر الدولية، فينص الدستور المصري في نسخته الحالية وفي مادته رقم 68 على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية وتنص ذات المادة على وجود عقوبة لحجب المعلومات ينظمها القانون وبالرغم من عدم تطرق نص المادة الدستورية إلى الموازنة بشكل خاص، إلا أن الوثائق المتعلقة بالموازنة تعد وثائق رسمية وبالتالي ووفقا للدستور فهي ملك للشعب وحق للمواطن تلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطن ويعاقب من يمتنع عن إتاحتها وتوفيرها أما على مستوى القوانين، فيحظر قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996 في مادته التاسعة فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام و المعرفة شفافية الموازنة العامة للدولة الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري يوجد أيضاً عدد من الاتفاقيات الدولية التي تلزم مصر بإتاحة المعلومات الرسمية للمواطنين حيث وقعت مصر في أواخر عام 2003 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم التصديق عليها من قبل رئيس الجمهورية والبرلمان عام 2004 على أن يعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من 14 / 12 / 2005 .في نص الاتفاقية العديد من المواد التي تؤكد التزام الدول الأطراف في الاتفاقية على اتخاذ تدابير تتعلق بتعزيز الشفافية، ولكن تنص الاتفاقية صراحة في المادة 13 / أ و ب "تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها "و"ضمان تيسر حصول الناس فعلياً على المعلومات . " (اسامة دياب، ريم عبد الحميد، 2020).

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصدقة عليه مصر، فينص في المادة 11 على أن "لكل إنسان حق في التماس مختلف ضروب المعلومات"، والمادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، التي صدقت عليه مصر أيضاً يؤكد على حق كل فرد في الحصول على المعلومات وبالرغم من وجود كل هذه الالتزامات على مصر في توفير وإتاحة المعلومات وتشجيع إسهام الناس في عمليات اتخاذ القرار عن طريق تعزيز الشفافية وإتاحة المعرفة ، إلا أن البنية التشريعية المنظمة لمسألة إتاحة المعلومات عامة وشفافية الموازنة بشكل خاص ما زالت تفتقد عنصرين هامين أولاً، قانون الموازنة المصري يفتقد وجود أي نص صريح

يلزم الحكومة على نشر الوثائق المتعلقة بالموازنة، بل بالعكس ينص القانون صراحة على قصر حق المعرفة والحصول على المعلومة على أعضاء البرلمان، وحتى عندما تتيح وزارة المالية بعض الوثائق على موقعها الإلكتروني فيعتبر هذا وفقاً للقانون الحالي تكرماً منها وليس التزاماً قانونياً، مما قد يعني أن القليل المتاح حالياً من الممكن أن يتم حجب بدون أي تداعيات قانونية، وهذا هو ما حدث بالفعل عندما قررت وزارة المالية في 2010 إصدار ميزانية المواطن 17 و لكن سرعان ما توقفت عن إصداره في السنوات التالية لأنه لم يكن التزاماً قانونياً، بل مبادرة فردية من وزارة المالية حينذاك وعندما عادت الدولة مؤخراً لنشر موازنة المواطن مرة أخرى في خطوة محدودة للغاية، جاءت مكونات ”موازنة المواطن“ أقرب لتلخيص للبيان المالي للموازنة العامة للدولة، فلم تتضمن أي شرح لمعاني وكيفية حساب الكثير من المؤشرات والعلاقات الاقتصادية حتى يستطيع المواطن الاستفادة منها، وتم إصدارها بعد إقرار الموازنة العامة للدولة وليست كوسيلة لإشراك المواطنين في صناعة القرار والعنصر الثاني المفقد هو تشريع يسمح بحرية تداول وتدفق المعلومات وهو ما شغل حيزاً مهماً من النقاش العام منذ اندلاع الثورة في يناير 2011 كحق أصيل وركن محوري في تأسيس دولة القانون وكأداة مهمة في الحرب على الفساد وقامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بالاشتراك مع مركز ”دعم“ لتقنية المعلومات ومؤسسة ”حرية الفكر والتعبير“ بصياغة مشروع كامل لقانون حرية تداول المعلومات في أثناء حكم المجلس العسكري، أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن إعداد قانون آخر لحرية تداول المعلومات لعرضه على القوى السياسية ومناقشته في البرلمان، وتنافس المشروعان في مجلس الشعب حتى تم حله بحكم قضائي في يونيو 2012 قبل تمرير أي منهما، ثم قامت وزارة العدل بصياغة ثلاث مسودات لقانون تداول المعلومات، ولكن بالرغم من عمل العديد من الجهات على مدار الثلاث سنوات الماضية على تطوير هذا القانون، إلا إنه لم ير النور أبداً، ولم يتم طرح أو تناول بشكل جدي تمرير قانون يلزم الحكومة على إتاحة وتوفير المعلومات من قبل التحالف الحاكم الحالي والذي وصل لسدة الحكم في 3 يوليو 2013 ويجب على الميزانية أن تكون مبسطة وملخصة يسهل على القارئ غير المتخصص فهمها، وهي من الوثائق الثمانية التي تعتمد عليها منظمة الشراكة الدولية للميزانية عند إجرائها لمسح الموازنة العامة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2012 المجتمع المدني يتقدم بمشروع قانون للحق في تداول المعلومات الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري حتى مع عدم كمال البنية التشريعية التي تضمن حرية تداول المعلومات المالية وشفافية الموازنة، فإنه حتى وفقاً

للبنية التشريعية الحالية، فما زالت الفجوة شديدة الاتساع بين التشريع والتطبيق فالمشكلة ليست فقط عدم وجود ما يكفي من تشريعات واتفاقيات ملزمة، تلزم مصر بالشفافية وإتاحة المعلومة التشريعات الضامنة لحق الحصول على حرية تداول المعلومات (أسامة دياب، ريم عبد الحميد، 2020).

قياس وتقييم الشفافية في الموازنة العامة للدولة في الحالة المصرية من حيث الإفصاح والإتاحة، أتى ترتيب مصر في مؤشر شفافية الموازنة العامة للدولة لعام 2012 متأخراً للغاية، فقد جاءت بدرجات 13 من أصل 100 درجة، متراجعة عن مستواها في عام 2010 بنحو 36 درجة، حين كان تقييمها 4919، مما يضع مصر في مصاف أسوأ دول العالم من حيث إتاحة معلومات خاصة بالموازنة العامة وقد يكون من أهم أسباب هذا الانهيار عدم وجود سلطة تشريعية برلمان منتخب في أغلب الفترات التي يغطيها المؤشر تقوم بمناقشة الموازنة نيابة عن المواطنين كوسيلة حتى إن كانت منقوصة لعرضها على الرأي العام ووصفت منظمة الشراكة الدولية للميزانية في تقريرها الدولي عن مصر بأن المعلومات المتاحة للعامة عن شفافية الموازنة "ضئيلة"، ويقاس المؤشر مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة فيما يتعلق بالموازنات العامة في بلدان حول العالم يتألف مسح الموازنة المفتوحة من 125 سؤالاً ويقوم على إتمامه باحثون مستقلون في البلدان التي يتم تقييمها، خمسة وتسعون سؤالاً تعالج مباشرة التوافر العلني والشمولية لـ 8 وثائق رئيسية للموازنة والتي ينبغي على الحكومات نشرها في مراحل مختلفة من دورة الموازنة ويتعلق الـ 30 سؤالاً المتبقية بفرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة وبالأدوار التي تقوم بها السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في إعداد الموازنة والرقابة عليها (أسامة دياب، ريم عبد الحميد، 2020).

ثالثاً : أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:-

توسع دور الدولة في العصر الحديث وتضاعفت وظائفها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطور دور الموازنة الى اداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية بحسب المذهب الاقتصادي للدولة فان كانت الدولة اشتراكية او ذات نهج ميال الى الاشتراكية سنلاحظ الدور التدخلي للدولة بالشأن

الاقتصادي والاجتماعي بشكل اكثر وضوحاً وقوة فالدول الاشتراكية تسعى للتخطيط الاقتصادي الشامل ولم يعد توازن جانبي الموازنة في ظل هذا الفكر الا فكرة اندثرت في غابر الازمان واندثرت الاراء المنادية بمحدودية النفقات وازدادت الارصدة بشكل كبير نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولم يعد توازن جانبي الموازنة هو المطلوب انما المطلوب توازن اقتصادي واجتماعي للاقتصاد القومي ككل وليس توازن مالي او محاسبي للموازنة ومن النتائج التي تترتب على هذه الافكار التي طرأت تعديل وتطوير قواعد الموازنة لتلائم مع الاوضاع والاتجاهات الحديثة للمالية العامة وانسحب التطور على اجراءات تحضير الموازنة واعادها والتصديق عليها وبدرجة اقل على تنفيذها والرقابة عليها ، والواقع ان ضيق نطاق دور الدولة الاقتصادي وتوسعه يتعلق بانواع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدولة كما ان ضيق او توسع هذا النشاط لا يعني تغيير حجم الموازنة بين الصغر والكبر بالضرورة فالأخير لا يتوقف على مدى الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة فقط وانما يتوقف على حجم الاقتصاد القومي ذاته فان فرضنا ثبات نطاق دور الدولة الاقتصادي من حيث انواع النشاط فان زيادة حجم الاقتصاد القومي وتطوره يؤديان الى زيادة حجم الموازنة العامة حيث يزداد انفاقها وايراداتها مع ثبات النشاطات الاقتصادية وهو ما نلاحظه بالدول التي تعتنق المذهب الرأسمالي، حيث أن الحساب الختامي تكمن أهميته في أنه يساهم في اتخاذ القرارات في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

رابعاً : أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على دراسة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي.
2. دراسة الموازنة العامة للدولة وكيفية اعدادها ومراحل تطورها.
3. دراسة الحساب الختامي والتعرف على كيفية اعداده.
4. التعرف على إيرادات ومصروفات الموازنة.
5. التعرف على نسبة العجز الكلي مقارنة بالناتج المحلي الأجمالي.

خامساً : تساؤلات البحث:

- الفرض الأول: ما مدى شفافية الموازنة العامة للدولة.
- الفرض الثاني: ما مدى تأثير اعداد الموازنة العامة للدولة بالتشريعات والقوانين للدولة.

الفصل الأول

- الفرض الثالث: مدي أثر السلطات المختصة وانعكاس قراراتها على اعداد الموازنة العامة للدولة

سادسا : حدود البحث:

تقتصر الدراسة في هذا البحث على رصد العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي من خلال الآتي:-

- الاقتصار على الدراسة المالية لموازنة جمهورية مصر العربية و الحساب الختامي عنها دون غيرها.
- الاقتصار على رصد العلاقة التبادلية بين الموازنة العامة كأداة تخطيطية والحساب الختامي الذي يعكس التنفيذ الفعلي لما تضمنته خطة الموازنة عام مالي.

الحدود المكانية:

حيث وقد اعتمد الباحث في تلك الدراسة على جمع البيانات وتحليلها في حدود محافظة القاهرة.

الحدود الزمنية:

- تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2020/2019

سابعا : منهج البحث:

حيث أن هدف الدراسة هو محاولة لرصد العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية الحكومية، لذا فقد اعتمد الباحث في إعداد الدراسة على المنهجين التاليين:-

1- المنهج الاستقرائي:

حيث يقوم الباحث بالاعتماد على الدراسات المكتبية، وذلك باستقراء ومراجعة الدراسات والمراجع العربية والأجنبية ودراسة الأبحاث والمؤتمرات والرسائل العلمية المتعلقة بمشكلة الدراسة، وذلك بهدف تحديد نوع العلاقة بين الموازنة العامة كأداة تخطيطية للمالية العامة و الحساب الختامي عن تنفيذ تلك الموازنة العامة ، لتكوين الإطار النظري ووضع الفروض و التساؤلات البحثية التي يتعين اختبار صحتها لتحقيق أهداف الدراسة وذلك من خلال إتباع الآتي:

- تحليل وانتقاد الدراسات السابقة في مجال المحاسبة الحكومية.
- عرض وتحليل الفكر المحاسبي الحكومي والاستفادة فيما يتعلق باعتبارها أداة للتخطيط المالي الحكومي.

- استعراض لاهم مفردات العلاقة بين الموازنة العامة والحسابات الختامية للدولة.
- رصد ودراسة مدى التأثير المتبادل بين الموازنة العامة عند الاعداد لها والحساب الختامي والي يعد قائمة مالية عن نتائج الاعمال لتنفيذ الموازنة العامة والذي بدوره يؤثر على متخذي القرار بما يدعم فرص تحسين الاداء المالي و الاقتصادي للدولة.

2- المنهج الاستنباطي:

يتطلب اختبار مدى صحة أو عدم صحة فروض البحث و الاجابة عن التساؤلات البحثية، استخدام المنهج الاستنباطي الذي يشتمل على مجموعة من أساليب البحث العلمي، ولتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية سيقوم الباحث باستخدام طرق القياس والتحليل الإحصائي لتحليل البيانات وتفسير النتائج واستخدام أدوات البحث العلمي لجمع البيانات الأولية ومنها:

- تصميم أداة البحث (قائمة استبيان)، حيث توزع على العاملين بالإدارات المختلفة بوزارة المالية من خلال القيام بدراسة ميدانية لعينة من العاملين للتعرف على مدى سلامة الفروض النظرية والتساؤلات البحثية التي افترضها الباحث من عدمه وإجراء تحليل للنتائج بهذه القائمة باستخدام أساليب الاختبارات الإحصائية.

ثامنا : خطة البحث

ينقسم البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : الإطار العام للبحث.

الفصل الثاني: الملامح العامة للموازنة العامة

الفصل الثالث: الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة.و تأثيرها علي الموازنة العامة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.